

منوبة، في 06 جانفي 2013

مقترح الجمعية التونسية للنفاذ الرقمي للمجلس الوطني التأسيسي حول مسودة الدستور في اطار الحوار الوطني مع الجهات

إن إدماج تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في مختلف شؤون الحياة و اتساع رقعة الخدمات الالكترونية يعتبران من أهم مميزات هذه الألفية و من أهم الروافد التي أسست لنمط مجتمعي جديد مبني على مجتمع المعلومات والمعرفة و أضحت فيه المعلومة الرقمية و نشرها عبر صفحات وبوابات الويب و تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين من أهم العناصر المؤثرة في الحياة.

وفي هذا الإطار، فإن المجتمع الدولي، من خلال منظمة الأمم المتحدة، أقر في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التي فتحت للمصادقة منذ مارس 2007)، و التي أمضتها و صدقت عليها أكثر من 169 دولة إلى حد الآن (و من بينهم تونس)، بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في النفاذ إلى المعلومات وإلى تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على قدم المساواة مع غيرهم لتمكينهم من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة. و نصت الاتفاقية بالخصوص على ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة من الدول بوجه خاص على ما يلي:

- حق إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال الجديدة، و خاصة حقهم في النفاذ الى محتويات الويب و الخدمات الالكترونية و ما يتوجب على الدول من مسؤولية تطوير محتويات الويب و توفير خدمات الكترونية تستجيب لمعايير النفاذ الرقمي.

و في هذا الإطار، فان الجمعية التونسية للنفاذ الرقمي تتقدم الى المجلس الوطني التأسيسي الموقر بمقترح ادراج حق الأشخاص المعوقين في النفاذ الرقمي و خاصة النفاذ الى مواقع الويب والانترنت والخدمات الالكترونية كحق دستوري.

و تقترح تعديل الفصل 39 من الباب الثاني "الحقوق و الحريات" و اثرائه كما يلي:

الصيغة الحالية:

الفصل 39:

تحمي الدولة ذوي الاعاقة من أي شكل من أشكال التمييز.
لكل مواطن ذي اعاقة الحق في الانتفاع حسب طبيعة اعاقته بكل التدابير التي تمكنه من الاندماج الكامل في المجتمع و على الدولة اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتحقيق ذلك. - نهاية الفصل -

و تقترح الصيغة التالية:

الفصل 39:

تحمي الدولة الأشخاص ذوي الاعاقة من أي شكل من أشكال التمييز.
لكل مواطن ذي اعاقة الحق في الانتفاع حسب طبيعة اعاقته بكل التدابير التي تمكنه من الاندماج الكامل في المجتمع و على الدولة اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتحقيق ذلك.
لكل مواطن ذي اعاقة الحق في النفاذ الى المحتويات الرقمية و خاصة محتويات الويب و الخدمات الالكترونية على قدم المساواة مع غيره من المواطنين. - نهاية الفصل -

و في الأخير تثن الجمعية التونسية للنفاذ الرقمي بادرة تنظيم الحوار الوطني مع الجهات حول مسودة الدستور و تشكر المجلس الوطني التأسيس الموقر على اتاحة هذه الفرصة و تأمل أن يؤخذ مقترحها بعين الاعتبار.